جامعة مولاي إسماعيل
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵎⵓⵍⴰⵢ ⵙⵎⴰⵄⵉⵍ
UNIVERSITÉ MOULAY ISMAÏL

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس - مكناس
Commission régionale des droits de l'Homme de Fès-Meknès

جامعة مولاي اسماعيل
و اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان
فاس–مكناس
تنظمان ندوة علمية حول مـوضـوع:

"الحقوق البيئية وسؤال التنمية المستدامة"

مكناس يوم 31 ماي 2022

ابتداء من الساعة العاشرة صباحا

قاعة السجلماسي كلية الاداب والعلوم الانسانية

جامعة مولاي اسماعيل الرئاسة، مرجان 2، صندوق البريد:298 مكناس – المغرب
الهاتف : 0535 467 306 / 05 35 467 307
الفاكس :0535 467 305
الإيميل :presidence@umi.ac.ma

الورقة التقديمية للندوة:

- لمواجهة التحديات البيئية الناجمة عن تنامي الأنشطة الاقتصادية واستنزاف الموارد الطبيعية، أقرت الأمم المتحدة في العديد من إعلاناتها ومؤتمراتها الحق في بيئة سليمة كحق من حقوق الإنسان، منذ اعتماد إعلان ستوكهولم بشأن البيئة البشرية بتاريخ 5 يونيو 1972، الذي أرسى الجسور بين الحق في البيئة وحقوق الإنسان. فقد أكد هذا الإعلان العالمي في المبدأ الأول على أن: "للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف عيش مناسبة في بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة ويتحقق الرفاه، وهو يتحمل مسؤولية رسمية تتمثل في حماية البيئة والنهوض بها من أجل الجيل الحاضر والأجيال المقبلة..."

- وفي سياق تجسيد الحقوق البيئية على أرض الواقع وتوسيع مضمونها وربطها بالأهداف التنموية، سينعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبيئة والتنمية بمدينة ريو دي جانيرو في يونيو 1992، الذي توجت أشغاله بإقرار إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، والذي يحتوي على مجموعة من المبادئ التي تقوم على التسليم بالطابع المتكامل والمترابط للقضايا البيئية وتكريس مفهوم التنمية المستدامة. واستنادا على هذا الإعلان سيتم صدور عدد من النصوص الاتفاقية الأخرى منها اتفاقية بشأن التنوع البيولوجي، واعتماد جدول أعمال (أجندة) Agenda 21، والتي تقوم جلها على الربط بين التنمية والانشغالات البيئية.

- وسيتأكد هذا التوجه المرتكز على الربط بين الحقوق البيئية ومفهوم التنمية المستدامة، عند انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ في شهر سبتمبر 2002. وفي سبتمبر 2015 سيتم اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من قبل الأمم المتحدة، والتي اعتبرتها خطة طموحة يمكن من خلالها تحقيق تحول كلي على المستوى العالمي، في حال تم العمل بها بطريقة متكاملة قائمة في الاساس على حقوق الانسان لتحقيق التنمية المستدامة.

- وعلى الصعيد الوطني تضمن دستور سنة 2011 في بابه الثاني قائمة واسعة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومن بينها حقوق الجيل الثالث، حيث نص لأول مرة على الحق في العيش في بيئة سليمة والحق في الحصول على الماء مع التأكيد على أهمية التنمية المستدامة. كما نص في الفصل 31 على أن تعمل الأشخاص المعنوية العامة المتمثلة في الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تجنيد كل الإمكانيات وتعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحقوق البيئية.

- وبناء على هذه المقتضيات الدستورية، تعززت المنظومة القانونية الوطنية بسن عدة تشريعات تكرس الحقوق البيئية، وعلى رأسها إصدار القانون الإطار رقم 92.12 بمثابة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة سنة 2014، كما تم سن تشريعات قطاعية تندرج ضمن تأطير الحقوق البيئية، وتهم عدة مجالات كالتلوث الصناعي والتقييم البيئي والتطهير السائل والصلب وتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية، وفي ذات الوقت انخرط المغرب في عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية الحقوق البيئية...

- ومن شأن هذه المبادئ والقواعد المؤطرة للحقوق البيئية وتحقيق التنمية المستدامة أن تضع مسؤوليات جديدة على عاتق الدولة على الصعيد المركزي، وكذلك على الصعيد المحلي من خلال الأدوار التي يخولها القانون للجماعات الترابية. ذلك أن الجماعات الترابية بدورها، وطبقا لمقتضيات الدستور، وخاصة البابين 9 و12 منه ومقتضيات القوانين التنظيمية 111.14 و112.14 و113.14 المتعلقة على التوالي بالجهة والعمالة أو الإقليم والجماعة، ملزمة بإعداد وتنفيذ برامج تنموية طبقا لمجموعة من الآليات التدبيرية، لترجمة الأنشطة المخطط لها لأعمال ملموسة على أرض الواقع، في إطار من الانسجام والإلتقائية فيما بينها ومع مختلف السياسات القطاعية وباقي الفاعلين العموميين والخواص.

- بالرغم من هذه الجهود المبذولة لتأطير الحقوق البيئية، فقد شخص التقرير العام للجنة الخاصة بالنموذج التنموي الصادر في شهر أبريل 2021 الوضع البيئي في بلادنا بالقول: "تتعرض البيئة والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي لضغوطات قوية تحت تأثير التغير المناخي لكن أيضا تحت تأثير السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية التي لا تأخذ في الاعتبار، بشكل كاف، ضرورة استدامة الموارد والتوازن البيئي. وقد نجم عن ضعف إدماج الإكراهات البيئية ضمن المشاريع والسياسات العمومية عدة مؤثرات خارجية سلبية بالغة الأثر حيث تقدر كلفتها، حسب عدة دراسات وطنية ودولية، في حدود 3 %من الناتج الداخلي الخام. كما أن الوضع المائي بالبلاد مقلق جدا. ويعكس هذا الوضع الهشاشة القوية للمغرب إزاء التغير المناخي، لكن أيضا بسبب كيفية استعمال الماء التي لا تراعي ندرته..."

- إن الحقوق البيئية تندرج ضمن الجيل الثالث لحقوق الإنسان أو ما يعرف بحقوق التضامن **droits de solidarité**، وفي ذات الوقت لها علاقة وطيدة بالأجيال الأخرى لحقوق الإنسان، فحقوق الإنسان أصبحت منظومة شاملة وغير قابلة للتجزئة. ومن هذا المنطلق فإن السؤال الأساسي المطروح على الدول والمنظمات الدولية وعلى الدارسين والفاعلين، هو كيفية بناء العلاقة بين الحقوق البيئية وتحقيق تنمية مستدامة، وما هي الوسائل والآليات التي تمكن مختلف الفاعلين العموميين والخواص المعنيين بإعمال هذه الحقوق من تجسير الهوة بين الحقوق البيئية وتحقيق الأهداف التنموية، وكيف تستطيع الدول النهوض به في إطار تشريعاتها وسياساتها العمومية، وإدراجه في برامج التوعية بالانشغالات البيئية، وكيف يمكن للجماعات الترابية والمقاولات والخواص الانخراط في هذه الجهود ومراعاة الحقوق البيئية في أنشطتها وبرامجها التنموية.

- وتفعيلا لمقتضيات اتفاقية الشراكة بين جامعة مولاي اسماعيل واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس–مكناس، سيتم تنظيم ندوة علمية حول موضوع: "الحقوق البيئية وسؤال التنمية المستدامة"، وذلك من أجل طرح قضية الحقوق البيئية وسؤال التنمية المستدامة للتفكير والمناقشة. وسيكون هذا اللقاء العلمي مناسبة لتعميق النقاش العمومي حول موضوع ذي أهمية خاصة بالنسبة لبلدنا، ليس بهدف اجترار ما تراكم من آراء ونظريات في الموضوع، وإنما لفتح الباب أمام مختلف الباحثين والفاعلين للحوار ولدراسة هذا الموضوع والمساهمة في النهوض بحقوق الإنسان في شموليتها. وكذلك ستوفر أشغال هذا الملتقى العلمي أرضية لاستشراف السبل الكفيلة بتفعيل هذه الحقوق البيئية المتعددة الأبعاد وربطها بالتنمية المستدامة، بل والاجتهاد لتقديم اقتراحات وتصورات تحقق هذا المسعى وتساهم في تنزيل عناصر النموذج التنموي الجديد على أرض الواقع.

جامعة مولاي إسماعيل
UNIVERSITÉ MOULAY ISMAÏL

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس - مكناس
Commission régionale des droits de l'Homme de Fès-Meknès

البرنامج

10:30 – 11:00

- كلمة السيد رئيس جامعة مولاي إسماعيل
- كلمة السيد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس–مكناس
- كلمة السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة مولاي إسماعيل
- كلمة اللجنة المنظمة

11:00 – 11:20

رئاسة الجلسة: الأستاذة الزهرة اللهيوي

- **الأستاذ محمد البزاز**

(كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة مولاي إسماعيل)

الحماية الدستورية للحق في البيئة والتنمية المستدامة

11:20 – 11:40

- **الأستاذ بالحاج يوسف** (كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية– جامعة مولاي إسماعيل)

الاستدامة كخيار استراتيجي للنموذج التنموي الجديد بالمغرب

11:40 – 12:20

- **الأستاذة فاطمة الزهراء توقيف**

(كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية– جامعة مولاي إسماعيل)

الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

12:20 – 12:40

- **الأستاذ عبد الوهاب النجاري**

(كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة مولاي إسماعيل)

التنمية المستدامة بين الوعي البيئي وحكامة التدبير: تحديات وآفاق

12:40– 13:00

- السيد نجيب بنيحيى – رئيس جمعية إنقاذ المدينة والمآثر التاريخية بمكناس

تقوية التواصل حول التراث وقيمته التاريخية: مثل مذكرة 21

مناقشة

اختتام الندوة